والحرص على المقاومة الفلسطينية والثمانين بالمئة من الراي العام الفلسطيني ، الى التهديد المبطن باستدرار التدخلات الامبريالية والصهيونية (منذ نيسان ١٩٧٠) ، يشكل أسلوباً مبتكراً في الضغط السياسي والنفسي ، من غير ان يشكل تراجعاً صريحاً عن تصريحات بيار الجميل السابقة ، التي يؤيد فيها القضية الفلسطينية كقضية « فداء مقدس » . الاّ ان هذا المنطق الشكلي يعود فيخون نفسه عندما يعلن رئيس الكتائب نفسه ، في اكثر من مناسبة ، أن المسألة ليست مسألة صراع بين النظام واعدائه وليست مسألة اقتتال بين اللبنانيين ، ولا مسألة ايديولوجيات ، وانما المشكلة كل المشكلة هي في الوجود الفلسطيني بالذات مهما كانت تصرفات الفلسطينيين وسياستهم ، وان كل شيء يصبح سهلاً وقابلاً للحل اذا حدّد جميع اللبنانيين مفهوم « ولائهم للبنان دون أي ولاء آخر » .

وبيار الجميل نفسه يقول ، في تصريح له في ٢٦ أيلول سنة ١٩٦٩ ٠ ان الخلاف مستحكم أصلاً بين « فئتين من اللبنانيين » بالنسبة الى كلمات مثل الاستقلال ، والسيادة ، والتعاون ، والوحدة ، وسواها ، خصوصاً « لدى تطبيق هذه المفاهيم على علاقة لبنان بالدول والقضايا العربية ، كقضية الفدائيين مثلا » . وفي هذا التصريح اعتراف بأن وجود العمل الفدائي لم يكن سوى العنصر الكاشف لتناقضات موجودة أصلاً . وفي التصريح نفسه يدعو رئيس الكتائب الى اجراء بعض الاصلاحات في النظام ، والى التخفيف من استغلال مؤسسات الحكم للنهب وللمكاسب الشخصية ، وذلك لان ثورة الطلاب واعداء النظام والفئات « المخربة » ، تكاد تتصاعد لتقضي على انجازات النظام الممتاز والفريد ؛ ذلك انه « لا نكاد نشعل مصباحاً حتى يخنقوه ويحطموه ، أو نبني جسراً حتى ينسفوه ، أو نرفع بناء حتى يدكّوا أساساته ... »[١٦] .

أما الكتائبي نقولا نصر ، فيطرح حلولاً للازمة اللبنانية على الصعد المحلية والخارجية ، ومنها ، بالنسبة الى الحلول الآنية العاجلة « ان تحصر مهمة قوة الردع العربية في وقف القتال وفرض الأمن ، ولا صلاحية لها للبحث بأي موضوع آخر له علاقة بشؤون لبنان الداخلية ، من سياسية وغيرها . وان تقوم بعد ذلك بتجريد غير اللبنانيين كلياً من السلاح ، ومراقبة الحدود ومساعدة رئيس البلاد على تطهير الأرض اللبنانية من الغرباء ومنع كل أجنبي يبقي على أرض لبنان من القيام باي نشاط سياسي ومن التدخل في أي شأن لبناني » .

وهو يرى ، في ما خص الفلسطينيين أن « لبنان الشرعي مدعو الى اتخاذ المواقف الحاسمة التالية : اعتبار اتفاقية القاهرة ملغية حكماً ، بعد أن نقضها الفلسطينيون عبر أحداث ١٩٧٣ و ١٩٧٥ و١٩٧٦ ؛تجريد الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية كلياً من السلاح ؛ تجميد جميع العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية ، كما هو حاصل حالياً على حدود الدول العربية الاخرى مع أسرائيل ؛ ثم مباشرة البحث الجدي مع جميع الحكومات العربية من اجل توزيع الفلسطينيين بالعدل على دول الجامعة العربية العشرين ، قياساً على عدد سكان كل بلد عربي ومساحته وطاقاته المادية .. والسياسية ؛ المباشرة الفورية بطرد جميع الأجانب والفلسطينيين الذين أتوا الى لبنان للمشاركة في الحرب السياسية والعسكرية ، واتخاذ التدابير السريعة لمنع النشاط السياسي الاجنبي على أرض لبنان ، الصادر عن افراد أو مؤسسات (بعض السفارات العربية ... »[١٧] .